

فكر مجدداً

سوق الأرز والسياسة من يصنع من؟

الأمجد سلامة

السياسة ورأس المال. وبينما الاتجاه السائد اليوم هو محاولة الفصل بين مسارات عمل رأس المال والسياسة، واعتبار الأخيرة عملاً لا يتضمّن البحث عامل استمرارية مع تغيّر الزمان والمكان؟ هذه الأسئلة كانت الدافع السياسي الحديث وانتظامه مع تطوّر رأس المال في الاقتصادات الجرم بإجابات مُحدّدة عن هذه الأسئلة، وخصوصاً أن الكثير من النظريات طرحت، ولا تزال تُطرح، حول طبيعة العلاقة بين

السياسة ورأس المال. وبينما محاولة الفصل بين مسارات عمل رأس المال والسياسة، واعتبار الأخيرة عملاً لا يتضمّن البحث عامل استمرارية مع تغيّر الزمان والمكان؟ هذه الأسئلة كانت الدافع السياسي الحديث وانتظامه مع تطوّر رأس المال في الاقتصادات الجرم بإجابات مُحدّدة عن هذه الأسئلة، وخصوصاً أن الكثير من النظريات طرحت، ولا تزال تُطرح، حول طبيعة العلاقة بين

أولكسي كوستوفسكي - أوكرانيا



بيحث الكاتب عن العلاقة بين رأس المال والسياسة، انطلاقاً من التجربة التاريخية لليابان، إذ ساهم قرار سانكين توكاكي بفرض إقامة الإقطاعيين وعائلاتهم وحاشيتهم في العاصمة، بهدف ضبطهم والقبض على الحكم، بإحداث تغيّرات عميقة أثرت في شكل المجتمع والاقتصاد اليابانيين، وقادت إلى تحوّل رأس المال، وجمع بعض النفوذ السياسي، من طبقة إلى أخرى

النظام الجديد والتطور الاقتصادي

أُسست هذه السوق في حي «دوجيما» في مدينة «أوساكا» في عام 1697، خلال فترة حكم

«الشوغونات» من «توكوغاوا» و«الشوغون» هو لقب الحاكم العسكري (والفعلّي) لليابان ما بين عامي 1185 و1868، وكان المنصب وراثياً، يعيّن شاغله الإمبراطور بشكل صوري. ولكن بدايةً، يجب توضيح أن المجتمع الياباني كان يُقسّم إلى أربع طبقات تحت الطبقة الحاكمة: الساموراي، وهي طبقة فيها طيف من الطبقات الصغرى من كبار الإقطاعيين (الدياميو) إلى المقاطنين العاديين. تليها من حيث المرتبة طبقة الفلاحين، ومن ثم طبقة الحرفيين، وأدناها مرتبة طبقة التجار.

شهدت فترة حكم «شوغونية توكوغاوا»، الممتدة من عام 1600 إلى عام 1868، تطورات اقتصادية هائلة، ساهمت في نقل المجتمع الياباني إلى حالة جديدة. ويعد جورج سانسون، في كتابه «تاريخ اليابان: 1615-1867»، التطورات الأساسية التي ساهمت في هذه النقلة. وأولى هذه التطورات كان تطور الإنتاج الزراعي كماً ونوعاً بسبب تطور أساليب الزراعة، والدافع الرئيسي وراءه كان انتشار الزراعة التجارية، التي كانت مرتبطة فقط بمحيط «كيبوتو» العاصمة القديمة، وتوسّعت لتشمل محيط الكثير من المدن الكبرى بعد نقل العاصمة إلى بلدة «يدو» (التي أصبحت في ما بعد طوكيو).

هذا التحوّل الزراعي والتّرجّح منه أتيا إلى ظهور الحاجة إلى تطوير بعض الجرف المرتبطة بانواع الزراعة، بسبب نموها، وتالياً نمو حجم المواد الأولية الموجودة. وثالث التطورات طاول نظام النقل والمواصلات في البلاد، فالنقل كان متخلّفاً يعتمد على طرق ضيّقة ووعرة بين المناطق، لكن تطوّر مستوى الزراعة والحرف، وقيام سوق مركزية دفعا إلى تطوير النقل البحري والطرق الداخلية.

نشأ خطّ النقل البحريّان الشرقي والغربي، اللذان ربطا، مع الطرق الداخلية، سائر المناطق بالعاصمة الجديدة «يدو» ومدينة «أوساكا» التي تحوّلت إلى المركز التجاري الأول في البلاد. وهنا لا بدّ من أن نعرّج على التطوّر الرابع والأهم، وهو نشوء السوق المركزية في «أوساكا». فبالرغم من أن «شوغونية توكوغاوا» تعاملت مع التجارة بشكل متقلّب بين الفترات المختلفة من حكمها، ففترات كانت تشجّع على التجارة الحرة، وطوراً كانت تتدخل بشكل مكثّف، إلا أن الثابت الوحيد كان اتباع نظام السوق الموخّدة، وخصوصاً

المالية قدر الإمكان لمنعهم من شنّ حروب عليه أو على بعضهم البعض. فالإبقاء على مركزي إقامة دائمين كان منهنها مالياً، حتى على أكبر الإقطاعيين من الساموراي، وهذا كان سبباً رئيسياً في ازدياد إنفاقهم. ولكن الإقطاعي دائم التنقّل لم يكن حالة بعض الإقطاعيين (وكفي حالة بعض الإقطاعيين الكبار الآلاف) من الساموراي من الطبقات الأدنى، في حركة تشبه الخدمة العسكرية الإجبارية عند «الشوغون» في «يدو». فكانت المدينة تشهد يومياً خروج الآلاف من الإقطاعيين وجنودهم على مدار السنة ودخولهم، وهذا التنقّل الدائم الذي لا بدّ أن يبدأ من قصر الإقطاعي في مقاطعته، مضافاً إلى منع الإقطاعيين من تمكّن أكثر من قصر واحد وتحويله إلى مركز إداري لمقاطعتهم يربطها بباقي المقاطعات، جعل هذه القصور مراكز اجتذاب مديني للتجار والحرفيين، وسرعان ما تحوّلت هذه القصور ومحيطها إلى مدن وأسواق جديدة للمزروعات والحرف، ولكن الأهمّ أن هذا التنقّل خلق حاجة إلى نظام نقل متطوّر يتحمّل التنقّل الدائم بين المناطق المختلفة والعاصمة، ومن دون حصول حالات تصادم بين الإقطاعيين المتنافسين.

عند الإقطاعيين إلى إنفاق المال خارج مقاطعتهم (في «يدو» وعلى الطريق منها واليهما، بالإضافة إلى الهدايا المقدّمة «لشوغون»)، وهم الذين كانوا يتقاضون مستحقّاتهم من الضرائب بالآرز، ما سهّل قيام نظام التبادل باسْتعمال امتيازات الآرز الورقية، أيضاً في نمو دور وعنى تجار وأصحاب مخازن الآرز في «أوساكا». ويشترح سانسون، أن هذه التحوّلات التي شهدتها دور سوق الآرز في «أوساكا» ساهمت في نقل رأس المال في اليابان من طبقة الساموراي إلى طبقة التجار، وهي كانت طبقة مذمومة وفق الأعراف اليابانية، وفي نمو بشكل كبير ومركمته. ونقل هذا التراكم في رأس المال قسماً من القوّة السياسية من يد الساموراي إلى أيدي دائنتهم، أي طبقة التجار.

من طلب العمل السياسي لا يمكننا الحديث عن البنية الاقتصادية لأي بلد من دون إدراجها ضمن الطيف الضيق لمعنى العمل السياسي. فهذا السياق التاريخي في اليابان، يظهر أن قراراً سياسياً -السانكين توكاكي-، كان الهدف الأساسي منه القبض على نظام حكم إقطاعي عبر إرساء قواعد مركزية، شكّل الدافع الأساسي لتطورات حدثت الاقتصاد الياباني بشكل كبير. بالإضافة إلى ذلك، نتج من هذه السياسة تغيّرات عميقة أثرت في شكل المجتمع والاقتصاد اليابانيين، وقادت إلى تحويل رأس المال، وجمع بعض النفوذ السياسي، من طبقة إلى أخرى.

رسم بياني

أوجه الشبه بين حجر النقد والعملة الرقمية

بروس بوير

إن العملات الرقمية مثل Bitcoin وتقنية Blockchain المستخدمة لتسجيل المعاملات الرقمية في سجلات متاحة للعموم، قد لا تكون ثورية إلى هذا الحدّ. قبل بضعة مئات من السنين، على الأقل، استخدم سكان جزيرة ياب غرب ميكرونيسيا، في إدارة أعمالهم وتعاملاتهم المبادئ نفسها، التي تدخل في صلب آلية تشغيل العملات الرقمية اليوم. ووفقاً لعالم الآثار في جامعة أوريغون الأميركية سكوت فيتزباتريك، «سبقت التبادلات بأحجار النقد في ياب تكنولوجيا Bitcoin وBlockchain».

خلال الاجتماع السنوي لجمعية علم الآثار الأميركية، الذي نظم في واشنطن، في نيسان/أبريل الماضي، شرّح فيتزباتريك العلاقة بين الأقراص الحجرية الضخمة المنحوتة والعملات الرقمية المنتشرة في الفضاء الرقمي في الوقت الحالي. يستند فيتزباتريك إلى الدراسات التي أجريت حول هذه الصخور وتاريخ مواقعها في ياب والجزر المجاورة لها، ويشير إلى أن سكان ياب أبحروا مسافة 400 كيلومتر إلى الجزر الجاورة في ميكرونيسيا لاستخراج أحجار الكلس، وذلك قبل وصول الأوروبيين إلى هذه الجزر في عام 1783. كما أنهم تفاوضوا مع القادة المحليين بهدف الوصول إلى رواسب الأحجار الكلسية، وواصلوا رحلاتهم إلى هذه الجزر لاستخراج الأقراص الصخرية من مواقعها، فنتحتوا نقياً مركزياً في كل قطعة دائرية لينتقنوا من رفغ الصخرة التي أطلقوا عليها اسم RAI، ونقلوها إلى ياب على عوامات، وعرضوها أمام الجموع، بحيث استحوذت مجموعات من العشائر والأفراد على ملكيات فيها، وحددت قيمة كل حجر وفقاً لحجمه وشكله وجودته والأخطار التي واجهت النحاتون لاستخراجها، قبل أن يخصّص RAI لمكان عام لتعرض فيه.

إن عملية نقل ملكية القرص كانت متاحة، فهو كان يستخدم كهدية زواج، أو لتأمين سفاسين، أو مقابل الحصول على الغذاء من سكان الجزر القريبة. وهذه المعاملات كلّها حصلت بلم كافة أفراد المجتمع، وبغض النظر عن حصل على ال RAI، إلا أنه بقي في موقعه الأصلي. يعمل Bitcoin وBlockchain بالطريقة نفسها، وفق فيتزباتريك، باعتبار أن «عمال مناجم» (أي الباحثين عن ال Bitcoin يحلّون الغازاً رياضية معقّدة لتحرير وحدات العملة، فيتبع عندما نقلها وتخزينها في شكل آمن في سجل Blockchain العام والأمن، حيث تتوفر تواريخ كل المعاملات التي خضعت لها كل وحدة من وحدات Bitcoin، وفي شكل علني لكافة المشتركين في الشبكة. كما يمكن تبادل Bitcoin مع سلع وخدمات مختلفة، أو التخلّي عنها في أي وقت من قبل المشاركين في النظام الرقمي، لكن مع بقائها في المكان نفسه. هذه المقاربة التي يطرحها فيتزباتريك أثارت جدلاً واسعاً، توافق عمالة الآثار والأنثروبولوجيا في



تاريخ قديم

استخراج

سافر سكّان جزيرة ياب إلى الجزر المجاورة لاستخراج حجر الكلس وحاولوه إلى Rai (حجر النقد). وعند عودتهم، فسروا لسكان الجزيرة عن Rai حتى يدركوا قيمته

التحزيب

عرض في الاماكن العامة ليكون متاحا لك سكّان الجزيرة إمكانية التحقّق من جودة وخصائص كل حجر

التفاوض

برمّت مجموعة من ياب اتفاقاً مع سكّان الجزر القريبة للبحث عن أحجار الكلس فيما

التبادل

بعد وضعه في مكان عام، كان حجر النقد متاحاً لتبادل سلع وخدمات مقابل ملكيته

مراجعة الحسابات

كانت تواريخ المعاملات تحفظ وتناقش بين سكّان ياب بصورة شفوية وعامة

Bitcoin

يقوم مستخرج Bitcoin بحل لغز رياضي معقّد لتحرير وحدات من العملات النقدية، فيما تقوم تقنية Blockchain بالتحقّق من كل عملية وعرضها لأعضاء الشبكة

يحتفظ به في سجد رقمي يمكنه كك المشاركين في الشبكة التحقّق من ملكية كل عملة وقيمتها

تجري هذه العملية عندما يتلقّى مستخرج Bitcoin طلباً رقمياً للحصول عليه

يجري تبادل ملكية العملة الرقمية لقاء الحصول على سلع وخدمات مختلفة، وذلك بعد وضعها في سجد رقمي

تتوافق كل تواريخ المعاملات على ال Blockchain المتأقّدة لكك مستخدمي الشبكة

جامعة الينوي كاثرين سامبك، على الفرضية، باعتبار أن «المقاربة مشروعة بين حجر المال في ياب وتكنولوجيا Blockchain، فسكان جزيرة ياب ابتكروا نظاماً عاماً لخلق آلية تتبع أمانة لتبادل RAI، وهذا ما تغلّه تكنولوجيا Blockchain من خلال المحافظة على التاريخ الرقمي والتحديثات الخاصة بكل وحدة من العملات الرقمية». لكن في المقابل، ينتقد عالم الأنثروبولوجيا في كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية ديفيد غريبر، هذه المقاربة، فهو ينظر إلى المال على أنه «نتاج الضرائب الحكومية والديون، فيما لا ترتقي أقراص ياب الحجرية إلى مستوى العملة، بحيث لا يمكن تقسيم RAI إلى أجزاء صغيرة وإجراء عمليات شراء أو نقله بسهولة من مكان إلى آخر. والأمر نفسه ينطبق على العملات الرقمية التي لا ترتقي أيضاً إلى مستوى اسمها. إن Bitcoin

مماثلاتها ليست إلا وحدات صرف غير منظمّة بغير متقلّبة بشدّة، ما يجعل هذه الاختراعات الرقمية غير خاضعة لسلطة جامعي الضرائب أو سلطة المستهلكين». لا يزال مصير العملات الرقمية مبهماً في الوقت الراهن. تقول عمالة الآثار والأنثروبولوجيا في كلية بارد جوان بارون، «لا يُقبل الكثير من الناس على شراء السلع من خلال Bitcoin، خصوصاً أن مفهوم العملات الرقمية ما زال غامضاً بالنسبة لكثيرين منهم». وأيضاً، يشير فيتزباتريك إلى أن «مستقبل أحجار النقد غير معروف، لكن على رغم ندرة التعامل به وتركه في الأذهال، يبدو أن RAI قد يستعيد لفته إذ يتم إنقاذه مجدداً وتجديده من قبل سكان الجزر المهتمين بماضيهم. مجلة Science News ترجمة فيفيان عقيقي

كيفية تحدد قيمة العملة الحقيقية؟

إن العنصر الأهم الذي يميّز عملة وطنية عن غيرها من العملات هو قيمتها، فعند طباعة العملة تقرّر المصارف المركزية ما هي أكبر الورقات النقدية المتداولة، فيما يُحدّد عدد أصغارها قيمتها الاسميّة، التي تشير بدورها إلى القوّة الشرائية للورقة داخل البلد. تعتبر الوحدات المنبوية من العملة، الورقة النقدية الأكثر شيوعاً والأكثر إتاحة في كل

